وليد حباس *

سياسات إسرائيل في التعامل مع فيروس كورونا العابر للحدود

مقدمة

أدت جائحة كورونا إلى انفجار أزمتين داخل إسرائيل، واحدة صحية (متمثلة بتسجيل آلاف الضحايا والإصابات) وأخرى اقتصادية (ناجمة عن سياسات مكافحة تفشي الفيروس). كما أن الجائحة كشفت عن أزمتين قديمتين جديدتين ظهرتا إلى السطح بشكل فاضح، واحدة اجتماعية (بين العلمانيين الساخطين على إهمال الجماعات الدينية المتزمتة وبين الحريديم اللامباليين)، وأخرى قومية (تمثلت بالكشف عن عمق نظام الأبارتهايد الإسرائيلي والإهمال المنهج بحق المجتمع العربي داخل اسرائيل).[1] لكن ما لم تتوقعه دولة إسرائيل هو أن هذا الفيروس الأخضر ذو الأهداب التاجية كان عابرًا للحدود ولنظام الفصل العنصري، وقادرًا على التجول كما يحلو له بين الضفة الغربية وإسرائيل. بل إنه كان أقوى من كل الجهود العسكرية والاستخباراتية التي وظّفتها إسرائيل في تطوير شبكة الحدود والحواجز، فتجاهل آلاف أطنان الإسمنت التي صُبت في الجدار. كما أن الفيروس استغفل عشرات شركات الحراسة التي تعمل بيقظة على الحواجز والمعابر الفاصلة بين جانبي الخط الأخضر. وبقدر ما كان الفيروس عابراً للحدود ويعاني من عمى ألوان في ما يخص لون بطاقة الهوية، بقدر ما كان خير شاهد على قساوة طوبوغرافيا الاستعمار المعقدة.

بالنسبة لإسرائيل، كان «الفيل» الفلسطيني الذي يتربع جالسًا في الغرفة الضيقة المسماة الضفة الغربية مصدر قلق، بحيث أن تعامل إسرائيل مع جائحة كورونا يتراوح بشكل تائه بين خطاب «حل الدولتين» وواقع «السيادة الواحدة». من جهة أرادت إسرائيل التأكيد على نظام الفصل العنصري، لكنها كانت تصطدم من جهة أخرى بحقيقة الاحتكاك الديمغرافي

* باحث في المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية «مدار».

اليومي بين الطرفين. من جهة تعمل المنظومة الاستعمارية على الحفاظ على دونية الفلسطيني، لكن من جهة أخرى وجدت المنظومة الصحية الإسرائيلية نفسها مضطرة للمساواة بين المستعمِر والمستعمَر، باعتبار أن الفيروس لا يفقه لغة التراتبية الاجتماعية الحادة التي يقوم عليها الاستعمار.

تبدأ هذه الورقة بمراجعة مقتضبة لطبيعة نظام الفصل العنصري، وتدعي أن نظام الفصل يتعلق بإدارة السكان وحسب. لم يتمأسس هذا النظام بشكل كافٍ للتعامل مع تعقيدات الجغرافيا الاستعمارية التي، وعلى الرغم من قيام السلطة الفلسطينية بإدارة الشؤون المدنية الفلسطينية، فهي تتيح هامشًا واسعًا من الاحتكاك اليومي بين المستعمِر والمستعمَر. يرصد القسم الثاني من المقالة، حالات متفرقة تكشف عن قصور نظام الفصل العنصري، القائم على إدارة السكان وحسب، في منع انتقال الفيروس بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وربما تشكل الحالات أدناه فرصة لإعادة النظر في الفهم السائد حول نظام الفصل العنصري في الضفة الغربية، وبالتالي سأعمد على رفد الأحداث الأمبيريقية ببعض الومضات النظرية حول جغرافيا الاستعمار.

مدخل: عن الفصل بين الأرض، السكان وإدارة السكان في الضفة الغربية

بعد أيام قليلة من انتهاء حرب حزيران ١٩٦٧، سألت غولدا مئير ليفي أشكول عن مصير أكثر من مليون فلسطيني موجودين داخل حدود الضفة وقطاع غزة، فأجابها: «فهمت، أنت تريدين المهر لكنك لا تريدين العروس». شكل هذا الحوار المقتضب بداية الفصل بين الأرض المحتلة (المهر) وسكان الأرض المحتلة من الفلسطينيين (العروس).[٢] وربما يوحي هذا الفصل باستمرار نموذج الاستعمار الاستيطاني بشكله النموذجي الذي يفتح أمام المستعمِر كل الخيارات للتخلص من السكان الأصلانيين بعد الاستحواذ على الأرض. بيد أن الأمور بدت أكثر تعقيدًا سيما وأن ظروف المرحلة، التي ليس هنا مكان نقاشها، سمحت بطرد أعداد محدودة جدًا من السكان في منطقة اللطرون والقدس والأغوار، لكنها سدت الإمكانيات لإخفاء مليون فلسطيني ظلوا يعيشون في الأرض المحتلة.[٣]

يشكل مدخل العلاقة بين الأرض والسكان أرضية لفهم نظام الفصل العنصري القائم حاليًا في الضفة الغربية. فالتكنولوجيات الاستعمارية التي استخدمتها إسرائيل للفصل بين الأرض والسكان، أو لنقل، لاستعمارهما بطرق مختلفة، تطورت عبر السنوات بشكل معقد، لدرجة سمحت للعديد من الباحثين بالاستمرار في استخدام نموذج الاستعمار الاستيطاني لفهم علاقة إسرائيل بالضفة الغربية، لكنهم في المقابل وقعوا في مشكلة الصورة المعيارية لنموذج الاستعمار الاستيطاني الصهيوني، على الأقل مقارنة بما حدث أثناء نكبة فلسطين ١٩٤٧-١٩٤٩.[٤]

يركز نيف غوردون (Neve Gordon) على هذه العلاقة في كتابه التأسيسي الاحتلال الإسرائيلي ويعقد مقارنة بين فترة ما قبل أوسلو (١٩٦٧-١٩٩٣) وفترة ما بعد أوسلو (١٩٣٣- اليوم).[٥] في فترة ما قبل أوسلو قام الاحتلال الإسرائيلي بالسيطرة على الأرض وفي الوقت نفسه إدارة شؤون الفلسطينيين بشكل مباشر من خلال الإدارة العسكرية (١٩٦٧-١٩٨١) ثم الإدارة المدنية. لكنه يرى محقًا بأن الهدف من وراء إنشاء الإدارة المدنية هو فصل إدارة الأرض عن السكان، خصوصا بعد توقيع اتفاق كامب ديفيد مع مصر في العام ١٩٧٨. استخدمت إسرائيل - حسب غوردون - كل وسائل الضبط والرقابة لتحويل الفلسطينيين من كتلة ذات ملامح قومية ومشروع تحرر جماعي، إلى «رعايا» لا حقوق سياسية لهم. وعليه، سمحت إسرائيل لهم بممارسة حياتهم الاجتماعية والاقتصادية والثقافية تحت الحكم العسكري ووفق قيود صارمة تحول دون تطوير علاقة سياسية بين الفلسطينيين وبين الأرض. شكلت الانتفاضة الأولى نقلة نوعية في خلخلة هذه العلاقة عندما أعادت الانتفاضة العلاقة بين السكان (كجماعة سياسة تطالب بتقرير المصير) وبين كامل الأرض المحتلة (باعتبارها الحيز السياسي الذي يطالب الفلسطينيون بإقامة دولة عليه).[٦] من هنا، يعتبر غوردون بأن أوسلو هي ولادة لنموذج «الدولتين» على أن الدولة الفلسطينية هي دولة لإدارة السكان وحسب ولا سلطة لها على الأرض.

بناء على هذا الفهم، شكلت أوسلو، ولا تزال، فرصة تاريخية أمام المشروع الاستعماري الإسرائيلي لإنهاء العلاقة المباشرة بين المنظومة الاستعمارية وبين السكان الفلسطينيين، والإبقاء على العلاقة المباشرة مع الأرض كتخوم يمكن التوسع عليها. لكن ياعيل بيردا

سمح نظام الحدود والتصاريح لإسرائيل بإخفاء الفلسطيني عن الخارطة، على الأقل بالنسبة للمستوطنين الذي يهيمنون على ٦٠ ٪ من مساحة الضفة الغربية ويسيطرون بشكل مباشر على نحو ٤٠ ٪ منها. هذا لا يعتبر فصلًا عنصريًا بالمفهوم الجغرافي أو السكاني، وإنما بالمفهوم الإجرائي المتعلق بإدارة السكان وحسب.

(Yael Berda) التي عكفت على تقديم فهم أعمق لطرق «إدارة السكان» (population management) التي تمارسها إسرائيل في الضفة تقدم رأيًا مناقضًا تمامًا، فهي ترى أن أوسلو نقلت علاقة إسرائيل الاستعمارية بالسكان الفلسطينيين من مستوى إدارة السكان كمجموع إلى إدارة السكان الفلسطينيين كأفراد.[٧] فنظام الإغلاق الذي بدأ في العام ١٩٩١، وتطور في أعقاب الانتفاضة الثانية حول مناطق «أ» و «ب» إلى بانتوستانات محكمة الإغلاق. خارج البانتوستان هناك نظام معقد من الحدود (border regime) والتصاريح (permit regime) يتعامل مع الفلسطينيين بناء على «بروفايل» فردي. يحيل هذا النموذج الجديد لإدارة السكان الشؤون المدنية المتعلقة بحياة الفلسطينيين إلى السلطة الفلسطينية لكنه، على العكس من غوردون، يبقي على علاقة مباشرة ومتينة ما بين المنظومة الاستعمارية والفرد الفلسطيني. فبينما أن أنظمة الضبط والرقابة الاستعمارية كانت تعمل على مستوى المجموع الفلسطيني قبل أوسلو، أصبحت الآن تعمل على مستوى الفرد الذي يطلب منه، بشكل غير مباشر الانضباط بمعايير الأمن الإسرائيلية ليتمكن من ممارسة حياته الطبيعية، ليس فقط في التنقل، وإنما أيضا في الاستيراد والتصدير، والإفلات من الاعتقال وغيرها.

سمح نظام الحدود والتصاريح لإسرائيل بإخفاء الفلسطيني عن الخارطة، على الأقل بالنسبة للمستوطنين الذي يهيمنون على ٦٠٪ من مساحة الضفة الغربية ويسيطرون بشكل مباشر على نحو ٤٠٪ منها. هذا لا يعتبر فصلًا عنصريًا بالمفهوم الجغرافي أو السكاني، وإنما بالمفهوم الإجرائي المتعلق بإدارة السكان وحسب. فمثلًا، لا يزال هناك احتكاك يومي بين الفلسطينيين والإسرائيليين داخل الضفة الغربية ويشمل مئات آلاف العمال والموظفين والأطباء والتجار والمهندسين وغيرهم الذين يتنقلون بشكل يومي بين «الدولتين».

ومهما يكن من أمر، فقد فرض هذا الواقع - الذي وجدت إسرائيل نفسها فيه قادرة على التوسع الاستيطاني دون قدرتها على محو الفلسطينيين بشكل جذري - نفسه على نموذج الاستعمار الذي تمارسه إسرائيل في الضفة الغربية. فبينما تمارس إسرائيل سياسات استعمار استيطاني بحق الأرض (settler colonialism)،[٨] فإنها تمارس بشكل موازٍ سياسات الاستعمار العازل (carceral colonialism) بحق الفلسطينيين.[٩] يقوم الاستعمار العازل على جغرافيا معقدة، لكن لا يمكن الادعاء بشكل حازم بأن الاستعمار العازل هو مجرد تكنولوجيا أخرى لخدمة الهدف الأعلى المتمثل بالتوسع الاستيطاني. فمثلًا، يرى البعض بأن السكان الفلسطينيين تحولوا إلى مختبر تجارب لا ترغب إسرائيل بالتخلي عنه على المدى المنظور كونه يشكل أرضية خصبة لتجربة تكنولوجيا إدارة السكان وتطويرها وتسويقها.[١٠] إلى جانب ذلك، لا شك أن هناك سياسات استغلال اقتصادي (exploitative colonialism)، خاصة فيما يتعلق بالعمال والتجارة، تساهم أيضًا في إدارة السكان وتطويعهم.[١١]

ولأن مفهوم الفصل العنصري محصور بمسألة إدارة السكان، ولا يمنع الاحتكاك اليومي بين المستعمَر والمستعمِر، فإن جائحة الكورونا شكلت تحديًا استراتيجيًا لإسرائيل لم تستخلص منه العبر بعد. وفي

ما يلي ست حالات تفاعلت فيها إسرائيل مع جغرافيا الاستعمار التي وضعتها بشكل ارتجالي يكشف عن الفجوات والتناقضات الجمة التي ينطوي عليها نظام الفصل العنصري في الضفة الغربية.

أولاً: ست حالات جديدة في بيت لحم؟ لا تقلقوا، نفتالي بينيت يتولى الأمر

في منتصف شباط ٢٠٢٠، زار وفد من السياح اليونانيين كلا من إسرائيل والضفة الغربية لمدة أسبوعين قبل أن يعود إلى بلده. في الرابع من آذار ٢٠٢٠، تم اكتشاف سبع إصابات بفيروس الكورونا في صفوف المواطنين في مدينة بيت لحم. عندما نشرت وزارة الدفاع الإسرائيلية خريطة تنقل السياح، تبين أنهم زاروا: بيت لحم، القدس، الناصرة، البحر الميت، أريحا، وإيلات.[١٢] بيد أن قرار وزير الدفاع الإسرائيلي في حينها، نفتالي بينيت، كان واضحاً: طوق شامل حول بيت لحم. جاء قرار بينيت بعد استشارات مستفيضة مع المستويات الأمنية، وبالتنسيق مع الإدارة المدنية والسلطة الفلسطينية، وأوكل إلى الجيش الإسرائيلي بقيادة كوخافي مهمة التنفيذ.

في هذه الفترة المبكرة من انتشار الفيروس، كان الجيش الإسرائيلي واثقًا جداً من فعالية نظام السيطرة على المكان (Spatial system of control) الذي حوّل مناطق «أ» إلى بانتوستانات محكمة الإغلاق.[١٣] ويقوم نظام الفصل العنصري على تكنولوجيا متطورة وبنية تحتية معقدة لا يملك مفاتيحها سوى ضابطة بولندية شقراء تجلس في مكتب مكيف داخل بيت إيل. إن تدخل الجيش الإسرائيلي على الرغم من قيام السلطة الفلسطينية إعلان حالة الطوارئ كان ربما لفحص نجاعة نظام الفصل العنصري في ظل ظروف «غير تقليدية» مثل فيروس كورونا. بالنسبة للجيش الإسرائيلي الذي تحول إلى أداة في يد شركات التقنية العالية المختصة بالرقابة والتسييج وصناعة الحواجز[١٤]، شكلت الكورونا فرصة سانحة لتطوير تكنولوجيا إدارة السكان من خلال تقنيات الحبس (incarceration technology).

لا شك أن قرار السلطة الوطنية الفلسطينية بإعلان حالة الطوارئ وفرض حظر التجول داخل مدينة بيت لحم كان صائباً بالنسبة لإسرائيل، فهي لم تشكك في قدرة السلطة على ذلك، بيد أن السلطة الفلسطينية كانت قادرة على فرض الإغلاق من الداخل. استخدم هنا مفهوم الإغلاق من الداخل مقابل الإغلاق من الخارج للدلالة على قدرة الجهة التنفيذية (إسرائيل أو السلطة الفلسطينية) على أن تستمد أدوات عملها من المجال السيادي المتاح لها. بالنسبة للسلطة الفلسطينية، فإن سيادتها الفعلية محكومة باتفاقيات أوسلو ومنحصرة مؤقتاً داخل مناطق «أ» و «ب». وبينما أن أجهزة السلطة كانت قادرة على سد مداخل المدينة من الداخل، فإنها لا تمتلك الصلاحية في التحكم في حركة الفلسطينيين بين المدن كون هذ الحركة تمر بالضرورة في مناطق «ج». من هنا، تولى بينيت الأمر وفرض طوقاً أمنيًا ليمنع خروج عمال بيت لحم، ودخول السياح والإسرائيليين إلى المدنية. في وقت سابق، وصف هاندل (Ariel Handel) مناطق «أ» بأنها «أحياء ذات بوابات» (gated communities)، في إشارة إلى قدرة الجيش الإسرائيلي على التحكم بحركة الفلسطينيين بشكل مطلق.[١٥] لكن، وهذا ما لم يكن في حسبان هاندل أو بينيت، كان هناك أشخاص آخرون يمتلكون نسخة عن المفتاح إلى جانب تلك الضابطة البولندية.

أولًا، أجبرت المخابرات الإسرائيلية الجيش الإسرائيلي على تنفيذ اقتحامات ليلية في بيت لحم على الرغم من إغلاقات بينيت من جهة، ومن حظر التجول الفلسطيني من جهة أخرى.[١٦] في الوقت الذي أمر فيه رئيس الأركان كوخافي بمنع سفر كل عناصر الجيش الإسرائيلي إلى الخارج تحت أي ظرف، وإيقاف كافة التجمعات والطقوس الاحتفالية داخل الجيش، ووضع قيود على التنقل بين الثكنات، كان الجيش الإسرائيلي يقوم باقتحامات للمدينة التي شهدت أول حالات من الكورونا. ثانيًا، وهذا هو الأهم، استمر عمال بيت لحم بالدخول غلى إسرائيل وإلى المستوطنات الإسرائيلية بكل سهولة مستخدمين تكنيك «الأصلاني يسيطر على الجغرافيا» والذي كان مجديًا في مقابل التكنيك الاستعماري «الجغرافيا تسيطر على الأصلاني». أثبتت هذه الأحداث أن نظام الفصل العنصري هو أداة لإدارة السكان (population management) وتنفيذ الضبط الاستعماري (colonial discipline) وحسب، وليس لفرض فصل حقيقي بين الكتلتين السكانيتين اللتين يحتك بعضهما ببعض بشكل يومي. لذا، فإن نظام الفصل العنصري قد لا يعني بالضرورة وجود فصل

نشرت وزارة الصحة الإسرائيلية خارطة انتشار الوباء في نهاية آذار ٢٠٢٠، ووضعت إشارات لعشرات البؤر الوبائية في الأحياء اليهودية دون أن تشير حتى إلى بؤرة وباء واحدة لدى المقدسيين الفلسطينيين. وبشكل تختلط فيه الفانتازيا السياسية مع السريالية الجغرافية، كادت الخارطة أن توحي بأنها تعود إلى ما قبل العام ١٩٦٧ حيث يشكل خط الهدنة الفاصل بين القدس الغربية والقدس الشرقية حدودًا سميكة يصعب اختراقها.

مكاني جغرافي بالمعنى الحرفي، وإنما وجود فصل حقوقي بالدرجة الأولى.

ثانيًا: اتحاد المقاولين الإسرائيليين يقلب نظام الفصل العنصري رأسًا على عقب

منذ العام ١٩٦٧، حكم الاستعمار الإسرائيلي الفلسطينيين في الضفة الغربية على أساس ثلاثة مبادئ: ديمغرافيًا، سيطرت إسرائيل على الفلسطينيين كـ «رعايا» لا يملكون حق المواطنة وحكمتهم من خلال مجموعة متنوعة من السياسات الإقصائية التي تهدف إلى فصلهم عن المواطنين الإسرائيليين.[١٧] اقتصاديًا، أتبعت إسرائيل الاقتصاد الفلسطيني باقتصادها من خلال سياسات دمج تضمن تخلّف الاقتصاد الفلسطيني.[١٨] جغرافيًا، تعاملت إسرائيل مع الضفة الغربية كتخوم يمكن ضمها بشكل زاحف بدون سكانها الفلسطينيين.[١٩] ضمن هذه المعادلة، «استوعبت» إسرائيل العمال الفلسطينيين باعتبارهم إيادي عاملة مرغوبة جداً (economic inclusion)، لكنها أقصتهم كأصلانيين غير مرغوبين سياسيًا (indigenous exclusion). تم منذ العام ٢٠٠٥، ضبط إيقاع معادلة الاستيعاب-الاقصاء من خلال الجدار العازل ونظام التصاريح. يعمل الجدار والتصريح بتناغم دقيق بحيث يدخل العامل يوميا إلى إسرائيل شريطة ألا يبيت داخلها.[٢٠] وعلى العكس من العمال الأجانب، تتخوف إسرائيل من إمكانية انخراط العامل الفلسطيني في المجتمع الإسرائيلي، مصاهرته، وبالتالي تغيير مكان سكنه.[٢١]

مع دخول أول إغلاق إسرائيلي شامل حيز التنفيذ، في فترة انتشار الكورونا، شكل اتحاد المقاولين الإسرائيلي جماعة ضغط وضعت على رأسها جنرالًا سابقًا بهدف استثناء العمال الفلسطينيين من الأغلاق. والسبب أن أجندة رأس المال الإسرائيلي دخلت في تصادم مباشر مع أجندة المنظومة السياسية-العسكرية التي ترغب في: أولًا، عزل الفلسطينيين أثناء تفشي الفيروس، وثانيًا، عدم زعزعة «رواية الدولتين». في شباط ٢٠٢٠، كان قطاع البناء الإسرائيلي (بما يشمل البنية التحتية) مسؤولًا عن ١١-١٢٪ من الناتج القومي الإجمالي في إسرائيل، وكان يتم تمويله بقروض بنكية تصل إلى نحو ١٠٠٠ مليار شيكل.[٢٢] قد يتسبب الإغلاق المفاجئ وإيقاف حركة نحو ٩٠ ألف عامل فلسطيني يعملون في هذا القطاع بضربة اقتصادية لا يمكن التكهن بمدى تبعاتها التدميرية على قطاعات حيوية أخرى.[٢٣]

لذلك، ولأول مرة، سمحت إسرائيل بدخول العمال الفلسطينيين ومبيتهم داخل إسرائيل، خوفًا من الآثار الاقتصادية التي قد تنجم عن عزلهم خلف الجدار. هذا كان يعني قلبًا لمبدأ عمل الجدار: بدلًا من ضبط مكان إقامة العمال داخل الضفة الغربية وتنظيم دخولهم اليومي إلى إسرائيل عبر المعابر، أصبحت وظيفة الجدار هي حبس الفلسطينيين داخل إسرائيل، وتنظيم عودتهم إلى منازلهم في الضفة الغربية بين الحين والآخر. لطالما حاولت إسرائيل وصف الجدار باعتباره «سياجًا أمنيًا» يهدف إلى حماية الإسرائيليين من «المجتمع الفلسطيني الخطير». ينفي السماح بمبيت أكثر من ٩٠ ألف فلسطيني داخل إسرائيل هذه الرواية ويثبت أن نظام الفصل العنصري لا يقوم على مبررات أمنية وإنما هو جزء أساسي من سياسات إقصاء الأصلاني.[٢٤]

ثالثًا: اختفاء المقدسيين عن الخارطة (٢٩ آذار ٢٠٢٠)

نشرت وزارة الصحة الإسرائيلية خارطة انتشار الوباء في نهاية آذار ٢٠٢٠، ووضعت إشارات لعشرات البؤر الوبائية في الأحياء اليهودية دون أن تشير حتى إلى بؤرة وباء واحدة لدى المقدسيين الفلسطينيين. وبشكل تختلط فيه الفانتازيا السياسية مع السريالية الجغرافية، كادت الخارطة أن توحي بأنها تعود إلى ما قبل العام ١٩٦٧ حيث يشكل خط الهدنة الفاصل بين القدس الغربية والقدس الشرقية حدودًا سميكة يصعب اختراقها. ومع ذلك، ظهرت البؤر الاستيطانية داخل القدس الشرقية بشكل واضح على خارطة وزارة الصحة الإسرائيلية وكأنها جيوب استيطانية في صحراء قاحلة لا يقطنها أي عربي.

لقد شهدت القدس مسلسلا طويلا (لم تكتب صفحاته الأخيرة بعد) من التغلغل الاستيطاني الذي أراد أن يسكب الماء على حبر الحدود الفاصلة، فيذيبها، ويخلق واقعًا متواصلًا من العمران الصهيوني والديمغرافيا الإسرائيلية بحيث يطوي كفي المدينة في قبضة واحدة. لكن، لسوء حظ إسرائيل، ثمة اختلاف واضح ما بين القدس وباقي أجزاء الضفة. في الضفة الغربية، يتجاور الاستيطان اليهودي مع الأحياء السكنية العربية دون ان يتداخل معها بحيث أنه من السهل محو الفلسطينيين عن الخارطة الوبائية بمجرد إقفال بوابات البانتوستانات. أما في القدس، فالاستيطان اليهودي يتداخل مع الأحياء العربية كطبقتين متلازمتين فوق بعضهما البعض، بحيث تستحيل الإشارة إلى حدود واضحة تفصل الطرفين. وقد تداركت وزارة الصحة سخافة هذه الخارطة في ما بعد عندما أقرت بأن واقع مدينة القدس يختلف كليًا عن باقي أجزاء الضفة الغربية، وبررت خارطتها العجيبة بقولها أن الوزارة تفتقد إلى أدوات رصد، تسجيل، ومتابعة الحالات في الأحياء العربية. ولاحقًا، استخدمت الوزارة خطابا استشراقيًا واتهمت المقدسيين بالتخلف واللامبالاة وعدم الاستعداد للقيام بفحوصات، وبالتالي يصعب الإشارة إلى بؤر الوباء لديهم![٢٥]

يمكن النظر إلى واقع الأبرتهايد في فلسطين التاريخية على أنه ينطوي على أربعة أنواع تختلف اختلافات بنيوية عن بعضها، لكنها تنطوي جميعها تحت مظلة الفصل العنصري الذي تمارسه إسرائيل بحق الفلسطيني بمجرد كونه أصلانيًا.[٢٦] أولًا، هناك نظام الأبارتهايد في الضفة الغربية الذي يقوم على إقصاء الفلسطينيين عن حق المواطنة (فهم إداريًا تحت إشراف السلطة الفلسطينية

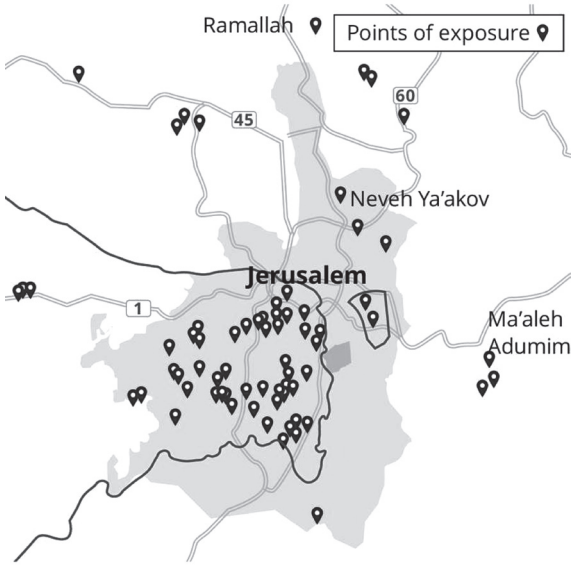

كمشروع دولة قادم). يستند هذا النوع من الفصل العنصري على نظام تحكّم مكانيّ (spatial system of control) يتمثل في الحواجز والمتاريس بالإضافة إلى نظام تحكّم حركيّ (mobility system of control) يتمثل في نظام تصاريح التنقل.[٢٧] ثانياً، هناك نظام الفصل العنصري في غزة، الذي يمكن وصفه بأنه نظام غيتو (ghettoized system) يقوم على محاصرة كتلة كبيرة من السكان دون التحكم بحركتهم الداخلية. هذا يعني أن إسرائيل تتعامل مع الضفة الغربية كتخوم (frontiers) يمكن التمدد والتوسع بداخلها، بينما أن غزة محاصرة بحدود (thick borders) بحيث أن الإسرائيلي لا ينظر إلى ما وراءها بعين «الطمع»، كما أن تجاوز الحدود هنا يتم فقط في حالات الحرب.[٢٨] ثالثًا، هناك نظام الفصل في القدس بحيث أن التداخل المعقد بين المستعمِر والمستعمَر لا يمكن ضبطه من خلال تكنولوجيا فصل مكاني. لكن يمكن بكل تأكيد ضبطه من خلال أدوات قانونية كعدم فرض المواطنة على المقدسيين، وإبقائهم «رعايا» مقيمين وفق نظام «فيزا إقامة» تتجدد تلقائيًا كل ستة أشهر. وربما لأنهم مقيميون غير مواطنين، تجرأت وزارة الصحة الإسرائيلية على محوهم عن الخارطة. رابعًا، هناك نظام الفصل العنصري في داخل إسرائيل بحق المواطنين العرب. يقوم هذا النوع من الفصل على التمييز البنيوي في التعامل معهم كـ «أقلية» ذات حقوق متساوية قانونيًا (de jure)، لكن فعليًا (de facto)، تمتلك الدولة من الأدوات ما يكفيها للحفاظ على دونيتهم مثل التحكم بالمخصصات، والموارد والدمج في الاقتصاد والحد من قدرة العربي

على الوصول إلى أماكن حساسة داخل الدولة، والإهمال المنهج في البنى التحتية وغيرها.[٢٩]

رابعًا: لحظة! كفر عقب تشكل وحدها نموذجًا خامسًا من الفصل العنصري

كانت كفرعقب «الثقب» الذي لا يمكن سده، والذي منه يتسرب فيروس الكورونا إلى الاتجاهين كليهما: إسرائيل ومناطق السلطة الفلسطينية. تضم كفرعقب نحو ١٠٠ ألف نسمة، نحو ٦٥٪ منهم مقدسيون. يعيش سكان كفر عقب داخل حدود بلدية القدس، لكنهم على الجانب الآخر من جدار الفصل بحث أنهم جغرافيًا متداخلون مع مدينتي البيرة ورام الله بالإضافة إلى مخيم قلنديا. من جهة، يقضي معظم سكان كفرعقب يومهم داخل إسرائيل أو في قلب القدس حيث مركز حياتهم وأشغالهم. ومن جهة أخرى، يقضون مساءهم وليلهم في كفرعقب ومحيطها الجغرافي، خاصة رام الله. جعل هذا الواقع من كفرعقب منطقة رمادية (grey zone)، ما-بينية (in-between zone)، كما جعل الفصل بين مناطق السلطة الفلسطينية وإسرائيل قرارًا فارغ المضمون.

وصفت بعض الدراسات كفرعقب بأنها «مشاع» No Man's Land، وهو وصف خاطئ ويعني بأنها غير تابعة لأي مجال سيادي. في الواقع، كفرعقب تابعة إداريًا لبلدية القدس، لكنها تفتقد إلى أي سلطة تنفيذية مما يجعلها أقرب إلى وصف «بلدة تفتقد إلى القانون» (Lawlessness). لكن ما يصعب الدور على إسرائيل في صياغة سياسات لمكافحة الوباء الذي ينهل من هذا الثقب هو حقيقة أن معظم سكان كفرعقب غير مسجلين لدى وزارة الهجرة والإسكان الإسرائيلية على أنهم مقيمين في كفرعقب! وكما يقول المثل الشعبي «جاجة حفرت على راسها عفرت»! فسياسات إسرائيل لإفراغ قلب مدينة القدس من السكان الفلسطينيين مع الإبقاء على ارتباطهم الإداري بمؤسسات الدولة هو الذي تسبب في عدم قدرة إسرائيل على صياغة سياسات تخص كفرعقب. باختصار، يتخوّف معظم سكان كفرعقب من سحب إقامتهم بمجرد انتقالهم إلى العيش خلف الجدار (كفرعقب)، لكنهم مجبرون على القيام بذلك جراء ضائقة السكن في المدينة المقدسة. وعليه، يحتفظ معظم سكان كفرعقب بعنوانين لمكان سكنهم، الأول حقيقي (كفرعقب) والثاني وهمي (الطور، وادي الجوز، بيت حنينا... إلخ). وهذا العنوان الوهمي هو الذي يتم استخدامه عادة أمام مؤسسات الدولة الإسرائيلية. عند تفشي فيروس كورنا فيها، ظلت كفرعقب بلدة «خضراء»، بينما تحولت أحياء القدس الأخرى (حيث العناوين الوهمية) إلى مناطق صفراء ثم برتقالية ثم حمراء بشكل كانت السلطات الإسرائيلية تشعر به، لكنها لا تمتلك الأدوات لإيقافه. لاحقًا، اضطرت إسرائيل إلى السماح لقوات الأمن الفلسطيني بالدخول والانتشار في كفرعقب، التي تعتبر جزءًا من مدينة القدس، في مشهد أثار سخط العديد من الأطراف الإسرائيلية.[٣٠]

خامسًا: إسرائيل أول دولة تُطعِّم كافة سكانها؟ إنه مرض الوهم

يعرف مرض الوهم (delusional disorder) على أنه أحد الأمراض الذهانية بحيث لا يستطيع المريض أن يميز بين الواقع والحقيقة. بل إنه يصر، وبشكل ملح على أن أوهامه هي الواقع الصحيح. اعتبرت مصادر عديدة أن إسرائيل الرائدة عالميًا في إنهاء حملة التطعيمات، وتلقيح معظم سكانها.[٣١] تفتخر إسرائيل بهذا السبق العالمي فتعرض نفسها أمام دول المحيط باعتبارها صاحبة تجربة في التعامل مع هذا الوباء غير التقليدي وفي وضع نهاية سريعة له. لكن هذا الوهم أبعد ما يكون عن الواقع!

يعيش داخل حدود فلسطين التاريخية نحو ١٤ مليون نسمة. من بينهم، هناك ٩ ملايين إسرائيلي (نحو ٧ ملايين يهودي و٢ مليون عربي). عندما تفاخرت إسرائيل بأنها الأعلى عالميا في نسبة تطعيم السكان، كانت تقصد بكل تأكيد المواطنين الإسرائيليين فقط. وفي تصريح لمصطفى البرغوثي، قال إن إسرائيل تضر نفسها بنفسها. فهي لا تستطيع أن تصل إلى مجتمع ذي مناعة إذا كان هناك ٩ ملايين إسرائيلي (من متلقي التطعيم) يعيشون إلى جانب ٥.٢ ملايين فلسطيني (لم يتلقوا التطعيم بعد).[٣٢]

لكن إسرائيل لم تهجر الفلسطينيين من سكان الضفة الغربية تمامًا، فقد وجدت نفسها مجبرة على تطعيم أي فلسطيني على احتكاك يومي بسكانها. كان العمال الفلسطينيون أول فئة استُهدفت بالتطعيم من قبل إسرائيل. تم تمويل جرعات اللقاحات التي تناولها العمال من الأموال التي تقتطعها إسرائيل لصالح التأمين الصحي، والتي بموجب بروتوكول باريس الاقتصادي يجب أن يتم تحويلها بشكل دوري إلى السلطة الفلسطينية.[٣٣] وبما أن

إسرائيل لا تحول هذه الأموال فقد حث اتحاد المقاولين الإسرائيلي الحكومة الإسرائيلية على استخدام هذه الأموال لتسريع حملة التطعيم. لقد استثمرت إسرائيل هذا الحادث إعلاميًا بشكل غير مسبوق على أمل تفادي بعد الطلقات الانتقادية التي واجهتها بسبب عدم تحمل الاحتلال مسؤولياته تجاه باقي الفلسطينيين. إلى جانب العمال، أصرت إسرائيل على تطعيم موظفي الأمم المتحدة، والأطباء الفلسطينيين الذي يعملون داخل القدس أو إسرائيل.

سادسًا: المنسق يتحول إلى «الأخ الكبير» (Big Brother)

يقوم برنامج تلفزيون الواقع الشهير (Big Brother) على استضافة مجموعة من الأشخاص إلى منزل «الأخ الكبير». لا أحد يرى وجه «الأخ الكبير» الذي يبقى متواريًا عن الأنظار طوال فترة إقامة الضيوف، والبالغة ١٠٠ يوم. لكن «الأخ الكبير» يتحكم بكل شاردة وواردة داخل البيت من خلال مراقبة كل الحركات مستخدمًا مئات الكاميرات. كما أنه يتحكم بميزانية البيت، وهو الذي يضع شروط الحياة. عندما سمحت إسرائيل للعمال الفلسطينيين بالمبيت داخل أراضيها مدة ٦٥ يومًا (آذار- حزيران ٢٠٢٠)، أجبر المنسق كافة العمال على تحميل تطبيق المنسق الذي تم رفده بخاصية «الأخ الكبير» بحيث يتمكن المنسق من مراقبة تحركات العمال ٢٤/٧.[٣٤]

في الواقع، لم تستهدف هذه التكنولوجيا العمال الفلسطينيين وحسب، بل تم انتهاك خصوصية معظم الإسرائيليين وبياناتهم الشخصية في فترة الكورونا بفعل قانون الطوارئ الذي ترافق مع قرار حكومي بمنح الشاباك صلاحيات ليتحول هو أيضًا بدوره إلى «أخ كبير» يراقب كل الإسرائيليين. ربما من المهم في هذا السياق أن ينظر الباحثون إلى الكيفية التي تتداخل فيها هرميات الاستعمار (إسرائيلي- فلسطيني) مع مصالح رأس المال الإسرائيلي، خاصة تلك المتعلقة بصناعة التقنيات العالية المتعلقة بالرقابة والتجسس. فبعد أن تحولت الضفة الغربية إلى مختبر تجارب هو الأكبر عالميا لتطوير هذه التقنيات وتسويقها عالميًا، قامت المخابرات الإسرائيلية والإدارة المدنية باستغلال الجائحة الصحية لإدخال تحسينات على صناعات الشركات الإسرائيلية الخاصة.[٣٥]

لم يقم تطبيق المنسق بتفعيل العلاقة المباشرة ما بين السكان الفلسطينيين والإدارة المدنية وحسب. بل إنه أتاح للمنظومة الاستعمارية التي تسترت وراء هيئة «المنسق» بلعب دور «الأخ الكبير» الذي يراقب أفعال العمال وتحركاتهم (surveillance technology)، ويضبط سلوكهم من خلال إشعارهم أنهم باستمرار تحت الرقابة المباشرة (panopticon technology). ولربما سمحت تكنولوجيا التقنيات الحديثة، وبالتحديد الجوال الذكي، للمنظومة الاستعمارية باستخدام تقنيات ناجحة في ظل عدم نجاعة نظام الحدود التقليدي. سمحت هذه التقنيات باستمرار وظيفة الحاجز أو الجدار لكن ليس بالمفهوم التقليدي الذي يكون فيه الجدار سدًا منيعًا أمام الحركة، وإنما بالمفهوم النفسي الذي يصطحب العامل فيه الجدار إلى كل مكان يذهب إليه بحيث يواصل الشعور سايكولوجيا بأنه يقف على الحدود حتى وإن كان يعمل في عمق الجغرافيا الإسرائيلية.

خاتمة

شكلت جائحة الكورونا فرصة ذهبية لإعادة فحص جغرافيا الاستعمار الصهيوني من منظور نقدي. فالدلائل الإمبيريقية المختارة أعلاه تشكل غيضًا من فيض، ويمكن من خلالها تطوير فهمنا للآليات التي تستخدمها إسرائيل لضبط الفلسطينيين، حبسهم وإدارة شؤون حياتهم. بيد أن ما يمكن أن يعتبره البعض مفهوم ضمنًا في ما يخص سياسات الفصل العنصري، تبين أنه ليس كذلك. فإسرائيل التي طورت بعناية فائقة تكنولوجيا الضبط المكاني بحق سكان الضفة الغربية، كانت غير قادرة تمامًا على التعامل مع الفلسطينيين في ظل هجوم فيروسي غير تقليدي. في بداية العام ٢٠٢١، نشر معهد ترومان ما أسماه «أطلس معهد ترومان: خرائط الصراع اليهودي- العربي» لمؤلفه الكولونيل شاؤول أرئيلي. يمكن من خلال تفحص هذا العمل الذي يعج بالرسومات والخرائط، القول إن العقلية الاستعمارية لا تزال تتعامل مع الجغرافيا الاستعمارية باعتبارها مساحات وفواصل، على أن كل فاصل يعتبر حدا يمكن من خلاله التمييز بين «هنا» و «هناك»، أو بين «نحن» و «هم». تكشّف زيف هذا الفهم الحاد والواثق من مسألة الحدود الفاصلة بين المستعمَر والمستعمِر في زمن انتشار الكورونا. بالتحديد داخل فلسطين التاريخية، لا يمكن الافتراض بأن كل من الإسرائيليين والفلسطينيين محجوزون في أماكنهم، ثابتون، يواجهون بشجاعة الحدود التي تفصلهم. بل على العكس، كلا الطرفين في علاقات احتكاك وتمازج يومية تعطي دلالات عميقة لمعنى الفصل العنصري؛ تحتاج هذه الدلالات إلى بحث معمق من قبل الباحثين الفلسطينيين.

الهوامش

١ لمزيد من التفاصيل راجع: هنيدة غانم، ed.، تقرير *"مدار" الاستراتيجي ٢٠٢١: المشهد الإسرائيلي ٢٠٢٠* (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار،" ٢٠٢١).

2 Neve Gordon, "Of Dowries and Brides: A Structural Analysis of Israel's Occupation," *New Political Science* 29, no. 4 (December 2007): 453–78, doi:10.1080/07393140701740916.

٣ غادي الغازي، "قضية اللاجئين: بين نكبة ١٩٤٨ وحرب ١٩٦٧،" *مجلة الدراسات الفلسطينية*، عدد. ١١٣(٢٠١٨): ٩٠-١٠٦.

4 Lorenzo Veracini, "The Other Shift: Settler Colonialism, Israel, and the Occupation," *Journal of Palestine Studies* 42, no. 2 (April 2013): 26–42, doi:10.1525/jps.2013.42.2.26; Rana Barakat, "Writing/Righting Palestine Studies: Settler Colonialism, Indigenous Sovereignty and Resisting the Ghost(s) of History," *Settler Colonial Studies* 8, no. 3 (July 3, 2018): 349–63; Gershon Shafir, "Is Israel a Colonial State?," *in Handbook of Israel*: Major Debates, 2nd Vols. ed. edition (Walter de Gruyter, 2016), 794–808.

5 Neve Gordon, Israel's Occupation (Berkeley: University of California Press, 2008).

٦ وليد حباس، "في السياسات الإسرائيلية تجاه السكان والأرض،" in *انتفاضة ١٩٨٧: تحول شعب*، ed. روجير هيكوك and علاء جرادات (بيروت، رام الله: مؤسسة الدراسات الفلسطينية، ٢٠٢٠).

7 Yael Berda, *Living Emergency: Israel's Permit Regime in the Occupied West Bank* (Stanford, California: Stanford University Press, 2017).

8 Omar Jabary Salamanca et al., "Past Is Present: Settler Colonialism in Palestine," *Settler Colonial Studies* 2, no. 1 (January 1, 2012): 1–8.

9 Jane Young, "Otherwise Occupied: An Analysis of the Causes and Consequences of Zionist Carceral Practice" (Master of Arts in Politics, Massey University, Turitea New Zealand, 2012), https://mro.massey.ac.nz/bitstream/handle/10179/4425/01_front.pdf?sequence=2&isAllowed=y.Massey University, Turitea New Zealand, 2012

10 Shir Hever, "Israel's Security Industry as a Business Model: Conflict-Management Industry," in Human Rights, *Human Security, and State Security*, ed. Saul Takahashi, vol. Volume 3: The Intersection (Oxford: ABC-CLIO, 2014), http://www.myilibrary.com?id=642747.

11 Leila Farsakh, "Political Economy of Occupation: What Is Colonial About It?," *Electronic Journal of Middle Eastern Studies* 8 (Spring 2008): 41–58.

١٢ غلوباس، "هذه هي الأماكن التي زارها السياح اليونانيون الذين أصيبوا بالكورونا،" *غلوباس*, ٥ آذار ٢٠٢٠، https://www.globes.co.il/news/article.aspx?did=1001320736.

13 Leila Farsakh, "Independence, Cantons, or Bantustans: Whither the Palestinian State?" *The Middle East Journal* 59, no. 2 (April 1, 2005): 230–45, doi:10.3751/59.2.13.

14 Elia Zureik, "Colonialism, Surveillance, and Population Control," *in Surveillance and Control in Israel/Palestine: Population, Territory and Power* (London: Routledge, 2011), 3–46.

15 Ariel Handel, "Gated/Gating Community: The Settlement Complex in the West Bank," *Transactions of the Institute of British Geographers* 39, no. 4 (2014): 504–17.

١٦ وكالة وفا، "فتح: اقتحام بيت لحم من قبل جيش الاحتلال في هذه الظروف يدل على العقلية الا- إنسانية،" *وكالة الأنباء والمعلومات الفلسطينية- وفا*، ١٩ آذار، ٢٠٢٠, https://bit.ly/3sORxkQ.

17 Gordon, *Israel's Occupation*.

18 Sahar Taghdisi-Rad, "The Economic Strategies of Occupation: Confining Development and Buying-off Peace," in *Decolonizing Palestinian Political Economy: De-Development and Beyond*, ed. Mandy Turner and Omar Shweiki (New York: Palgrave Macmillan, 2014), 13–31.

19 Ariella Azoulay and Adi Ophir, *The One-State Condition: Occupation and Democracy in Israel/Palestine* (Stanford, California: Stanford University Press, 2013).

٢٠ من بين أكثر من ١٣٠ ألف عامل يدخلون إسرائيل يوميًا، هناك نحو ١٥ ألفًا يملكون تصاريح مبيت بشكل استثنائي. يجب أن يكون حامل هذا متزوجًا ويثبت للسلطات الإسرائيلية أنه لن يغير منطقة سكنه ويندمج في المجتمع الإسرائيلي.

21 Walid Habbas, "West Bank–Israel Wall During COVID-19: Migrant Labour Upends Border Function," *Borders in Globalization Review* 2, no. 1 (December 15, 2020): 54–57, doi:10.18357/bigr21202019881.designed to segregate Palestinians away from Israeli territory, was subverted by the COVID-19 crisis. For the first time, the barrier locked West Bank Palestinians inside Israel. For a two-month period, construction workers from the West Bank were sequestered at work sites in Israel to reduce movement of people between the territories while also minimizing economic losses. This turn of events illustrates the ad hoc economic interests underlying Israeli security policy toward the West Bank.»,»container-title»:»Borders in Globalization Review»,»DOI»:»10.18357/bigr21202019881»,»ISSN»:»2562-9913»,»issue»:»1»,»journalAbbreviation»:»BIG_Review»,»page»:»54-57»,»source»:»DOI.org (Crossref

22 Eyal Ben-Reuven, "Position paper on the protection of workers in the construction industry against the coronavirus," 2020, https://fs.knesset.gov.il/23/Committees/23_cs_bg_568164.pdf.

23 Mair Avigal, "Continued Closure in Judea and Samaria-Severe Damage to the Construction Industry," Calcalist, March 13, 2020, https://www.calcalist.co.il/local/articles/0,7340,L-3800633,00.html.

24 Habbas, "West Bank–Israel Wall During COVID-19."designed to segregate Palestinians away from Israeli territory, was subverted by the COVID-19 crisis. For the first time, the barrier locked West Bank Palestinians inside Israel. For a two-month period, construction workers from the West Bank were sequestered at work sites in Israel to reduce movement of people between the territories while also

minimizing economic losses. This turn of events illustrates the ad hoc economic interests underlying Israeli security policy toward the West Bank.»,»container-title»:»Borders in Globalization Review»,»DOI»:»10.18357/bigr21202019881»,»ISSN»:»2562-9913»,»issue»:»1»,»journalAbbreviation»:»BIG_Review»,»page»:»54-57»,»source»:»DOI.org (Crossref

25 Jack Khoury and Nir Hasson, "Israel's Coronavirus Blind Spot: The Arab Community," *Haaretz*, March 29, 2020, https://bit.ly/3awfIhw.

٢٦ للمزيد عن نظام الفصل العنصري, راجع: هنيدة غانم and عازار دكور, eds., *اسرائيل والأبارتهايد* (رام الله: المركز الفلسطيني للدراسات الإسرائيلية "مدار," ٢٠١٨).

27 Julie Marie Peteet, *Space and Mobility in Palestine*, Public Cultures of the Middle East and North Africa (Bloomington: Indiana University Press, 2017).

28 James Ron, *Frontiers and Ghettos: State Violence in Serbia and Israel* (Berkeley: University of California Press, 2003).

٢٩ غانم و دكور,*إسرائيل والأبارتهايد*.

30 Associated Press, "Palestinians Fear a Coronavirus Outbreak in Jerusalem's 'No Man's Land,'" *Los Angeles* Times, May 6, 2020, https://lat.ms/3avIf6C.

31 Isabel Kershner, "How Israel Became a World Leader in Vaccinating Against Covid-19," *The New York Times*, Arpil 2021, https://nyti.ms/3dFXgVK.

32 Nadine Sayegh, "The Israeli Apartheid Epidemic," *TRTworld,* January 14, 2021, https://bit.ly/3atD1IG.

٣٣ نير حسون, "ابتدأت حملة تطعيم العمال الفلسطينيين؛ تجهيزات لتطعيم نحو ١٢٠ ألف عامل," *هآرتس*, آذار ٨, ٢٠٢١, https://www.haaretz.co.il/news/.premium-1.9600971.

34 Who Profits, "EXPLOITED AND ESSENTIAL: PALESTINIAN LABOUR UNDER COVID-19," FLASH REPORT (Tel Aviv: Who Profits from the Occupation organization, 2020), https://bit.ly/3emuDMq.

35 Who Profits, "Private Security Companies and the Israeli Occupation" (Tel Aviv: Who Profits from the Occupation organization, 2016).